

مبهماً كأسماء الجهات .. والثاني أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرض...

قال : والثالث : اسم المكان المشتق من المصدر ، ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته ، كـ « جلست مجلس زيد » ، و « ذهبتُ مذهباً عمرو » ، ﴿ وأنا كنا نقعدُ منها مقاعد للسمع ﴾ .

قال معمر المكي في شرح القطر^(١) : ما اقتضاه كلام المصنف هنا وفي الشرح من أن النوع الثالث من ظرف المكان ، وهو ما صيغ من مصدر عامله ، قسم من أقسام المبهم ، يخالف صريح كلامه في الأوضح والشذور ، وكذا وقع في كلام غيره ، حيث جعلوه قسيماً للمبهم لا قسماً منه ، وهو الظاهر ، إذ ليس داخلاً في تعريف المبهم .

وزاد الفاكهي بقوله^(٢) : وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية ، وصحّحه أبو حيان ، ويمكن حمله في الألفية عليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية^(٣) : وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله .

(١) التعليقة المفيدة ٥٩٦ - ٥٩٧ .

(٢) مجيب النداء ١٢٩/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢ .